نضج سياسي عنوانه صراع أحزاب في المغرب

يوسف حمادي
كاتب مغربي

كما هو معروف في علم السياسة، فإن تحقيق الأهداف يتطلب إجراءات تمهيدية وتكتيكا هادفا. والسياسي بلا تكتيك وأهداف لا يستطيع تحقيق مراده. وفي المغرب اليوم، البلد الأفريقي الذي برزت في ساحته السياسية زعامات شابة جديدة، يلاحظ المراقبون أنه توفق في تحقيق الانسجام التام بين مكوناته السياسية، إلا أن تلك المكونات، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية التي بدت اليوم متصارعة في الوصول إلى قيادة الأغلبية الحكومية في أفق انتخابات 2021، خصوصا منها الخماسي الحزبي: التجمع الوطني للأحرار، حزب الاستقلال، العدالة والتنمية، حزب الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي. أما باقي الأحزاب فتكميلية توافقية.

لكن، كيف يتحقق لهذه الأحزاب مرادها المرتجى وحزب العدالة والتنمية ما زال "نهما" يطمح في الاستمرار بقيادته للحكومة؟ إنه ظن نرجسي. يبالغ العدالة والتنمية في ظنه أنه وحده القوي وسط الساحة السياسية المغربية، رغم ما يحدثه فيه زعيمه ورئيس حكومته السابق عبدالإله بن كيران، الذي يصفه المغاربة بصاحب "التقاعد المريح".

وكمن يريد الإصلاح، أو التصحيح، خرج عبدالإله بن كيران منذ يومين، ليصب جام غضبه على رفيقه في النضال، سعدالدين العثماني، رئيس الحكومة الحالية، معاتبا إياه بشدة على التصويت بالقبول على مشروع القانون الإطار للتعليم، القانون الداعي إلى فرنسة لغة التعليم في المغرب. ما جعل العثماني يرد عليه عبر الصحافة المغربية قائلا إن "حزب العدالة والتنمية حزب مؤسسات وليس حزب أفراد". وحذر العثماني رفيق دربه النضالي بن كيران، من خطورة عدم احترام القرارات التي تتخذها الأمانة العامة للحزب أو التمرد عليها.

ومن كثرة ضغط بن كيران على العثماني، رد الأخير بقوة عليه، خلال ندوة رؤساء الفرق المعارضة بمجالس الجهات ومجالس العمالات (المحافظات) والأقاليم والجماعات والغرف المهنية، بقوله إن "العدالة والتنمية مبني على مبادئ ومرجعية واضحة، وكان ولا يزال وسيبقى دائما وفيا لمبادئه وتوجهاته المسطرة في القوانين الداخلية".

وأضاف قائلا إن "أولى هذه المبادئ هي الوطنية بمفهومها الشامل التي تجمع بين المرجعية الإسلامية والملكية الدستورية، أعضاء الحزب متشبثون بهذه المبادئ".

غير أن بن كيران، وبطريقة ردوده المعهودة المثيرة للضحك لدى الرأي العام المغربي، ردّ على سعدالدين العثماني بقوله إن "التحالف الحقيقي أَسّي (يا سيد) العثماني ليس هو الذي لديك مع أخنوش ولشكر، بل التحالف الحقيقي هو بين أخنوش ولشكر والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية مع حزب الأصالة والمعاصرة وهؤلاء هم الذين صوتوا على رئيس برلمان من فريق لديه عشرون مقعدا ولسنا نحن". في إشارة تأنيب على تصويت برلماني العدالة والتنمية على الاشتراكي الحبيب المالكي رئيسا للبرلمان.

الصراعات التي تشهدها الساحة السياسية في المغرب بين حزبين قويين هما حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب العدالة والتنمية، إضافة إلى حزب الأصالة والمعاصرة الذي لا يزال منشغلا في ترتيب أموره الداخلية ولم يخرج بعد، استفاد منها حزب التجمع الوطني للأحرار واستثمرها زعيمه عزيز أخنوش

هذه الصراعات التي تشهدها الساحة السياسية في المغرب بين حزبين قويين هما حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب العدالة والتنمية، إضافة إلى حزب الأصالة والمعاصرة الذي لا يزال منشغلا في ترتيب أموره الداخلية ولم يخرج بعد، استفاد منها حزب التجمع الوطني للأحرار واستثمرها زعيمه عزيز أخنوش، رجل المال والأعمال، الذي وإن التقى هو والعثماني في الانتماء إلى نفس المنطقة (كلاهما من منطقة سوس الأمازيغية)، فإنهما في المصالح السياسية لا يعرف أحدهما الآخر. ولأخنوش طموح يصل إلى حد الوصول بحزبه إلى قيادة الحكومة المقبلة في انتخابات 2021، وهذا ما يهابه سعدالدين العثماني، إلى درجة اليقين بحدوثه.

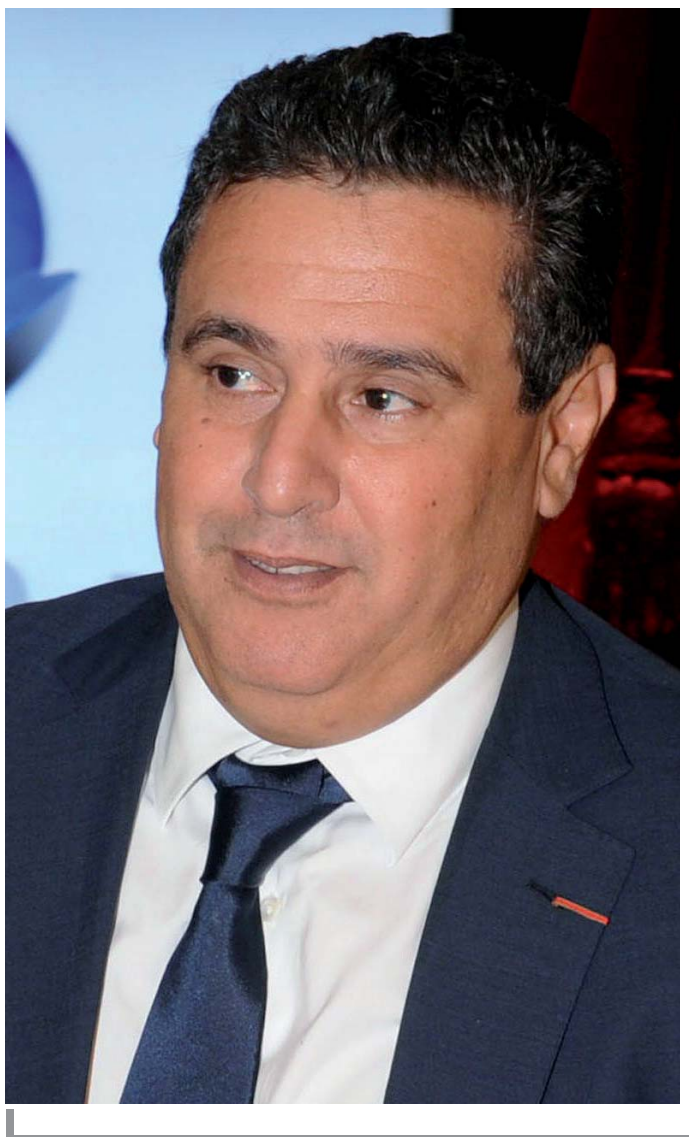

«شرطي الخليج» الذي ذهب زمنه

فاروق يوسف
كاتب عراقي

لا يصدق الإيرانيون أن مهنة "شرطي الخليج" لم يعد لها وجود. بالنسبة للعالم فإنها فكرة مضحكة. أن يُسلم أمن الخليج إلى قرصان معتوه وأبله ومتخلف ومجنون. سيكون من الصائب أن يتم إلقاء القبض على ذلك القرصان وإيداعه السجن بتهمة الإزعاج. لذلك يمكن القول إن الإيرانيين يفاوضون العالم على وهم.

أولا "لا أحد فوّضهم في القيام بتلك المهمة التي لا يملكون الحد الأدنى من النزاهة للقيام بها إذا ما افترضنا أن الشرطي يقوم بواجب الحراسة وتأمين السلامة للجميع بحيادية مطلقة".

ثانيا "وضع الإيرانيون أنفسهم في حالة حرب ضد دول وشعوب المنطقة انطلاقا من سياستهم التي تعتمد على تصدير الثورة. وهم لذلك ليسوا موقع ثقة بالنسبة للدول التي تقاسمهم الخليج".

كان على إيران أن تفهم أن مشكلتها تقع خارج الأمن الخليجي وأن عليها أن تحل تلك المشكلة بعيدا عن المساس بأمن الخليج. تلك مسألة حساسة هي في غنى عن التورط فيها

ثالثا "للدول العظمى مصالح في الخليج، من الصعب أن تضمن أمنها في ظل وجود نظام عدواني، لا يؤمن بالقانون الدولي مثل نظام الملالي. وهو ما يفسر وجود البوارج الحربية الغربية في الخليج وقريبا منه".

بعد كل هذا يودع النظام الإيراني كل الأزمات التي خلقها في المنطقة في خزانة مقفلة ليطرح مشروع أن يقوم بوظيفة شرطي الخليج التي لا يرغب أحد فيها. وهو ما يشير إلى أن ذلك النظام إما أن يكون منفصلا عن العصر بحيث لا يستطيع استيعاب ما يجري من حوله في العالم من تغييرات وإما أنه يمارس الكذب علنا من أجل أن يضفي على قرصنته نوعا من الشرعية.

في الحالين فإن ذلك الشرطي سيكون بالنسبة للعالم أشبه بالمهرج.

إيران في حقيقة ما تفعله وهي تتصدى للعقوبات الأميركية القاسية إنما تمارس نوعا من التهريج الذي لن ينفعها مثلما لن تنفعها الوساطات التي يضحي أصحابها بكرامتهم. ذلك لأن إيران ستخذلهم.

واقعيا كان على إيران أن تفهم أن مشكلتها تقع خارج الأمن الخليجي وأن عليها أن تحل تلك المشكلة بعيدا عن المساس بأمن الخليج. تلك مسألة حساسة هي في غنى عن التورط فيها.

غير أن الملالي بسبب غبائهم السياسي وجدوا في مسألة أمن الخليج ما يمكن أن يدعم موقفهم في التفاوض مع المجتمع الدولي. وهي فكرة غير صحيحة. ذلك لأنها تزيد من عمق الشق الذي يفصلهم عن العالم. إنها تظهر سلوكهم العدواني حين يتمكنون. وهو ما يرفضه المجتمع الدولي.

ما لم يفهمه حكام إيران أن الشرطي الذي يعدون العالم به لم يعد ضروريا بل إن وجوده يشكل تهديدا لحرية حركة الملاحة في الخليج. ذلك لأن تلك الحركة لا تحتاج إلى شرطي.

لقد تغير الزمن.

من الصعب أن يفهم نظام ظلامي متخلف مثل النظام الإيراني أن الزمن قد تغير. وأن "شرطي الخليج" صارت مهنة غير متداولة وتقع خارج الاستعمال. وأن كل شيء يتعلق بها هو ضرب من ضروب الوهم.

من خلال ذلك الوهم تسعى إلى تحسين شروط التفاوض مع الولايات المتحدة. فهي تفترض مثلا أن الولايات المتحدة ستغض الطرف عن مشروعها التوسعي في المنطقة إن هي خففت من عمليات القرصنة في الخليج.

تلك معادلة ليس لها أساس من الصحة.

فما يجري في الخليج شيء وما تضمنته الشروط الأميركية من عروض تفاوضية شيء آخر.

في الحالين فإن النظام الإيراني يعرض نفسه للمساءلة القانونية الدولية ومن ثم للعقاب. بمعنى أن القرصنة في الخليج ستزيد من إصرار الإدارة الأميركية على الاستمرار في فرض العقوبات وستؤدي إلى أن تحظى تلك العقوبات برضا أوروبي كامل.

سيكتشف الإيرانيون متأخرين أن فكرتهم الرثة عن "شرطي الخليج" قد عقدت مشكلتهم بدلا من أن تحلها وهو ما جعلهم أقرب إلى الحرب من السلم.

العقوبات الموجهة أكثر فعالية ضد تركيا

ياوز بيدر
كاتب تركي

يبدو أن كل شيء يسير كما تصوّره الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. فبعد أن شعر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالمرارة إزاء ما يعتبرها عداوة صريحة من واشنطن، واصل نقل أنظمة الدفاع الصاروخي الروسية المتقدمة أس- 400 إلى الأراضي التركية، في تحدّ مطلق لمبادئ التحالف التقليدي عبر الأطلسي.

يستحق بوتين أن يُنسب له كل الفضل في التقدم الذي يعتقد بالتأكيد أنه سيخدم مصالح روسيا العالمية في كبح نفوذ الولايات المتحدة المستمر منذ عقود في المنطقة، حيث تقع تركيا في مركزها. لقد كانت خطوته محسوبة بشكل جيد للغاية، برؤية عميقة مفادها أنه إذا قمت بنقل الحجر الذي يُطلق عليه تركيا من تحت حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فسوف يتسبب ذلك في أضرار جسيمة لخصم الكرملين الرئيس. وهذا ما يحدث.

ونتيجة لذلك، فإن التحول التاريخي الذي يرمز إليه هذا الشراء قد وضع إدارة ترامب أمام معضلة كبرى: ما إذا كانت ستعاقب تركيا على تهديدها الشديد لقابلية التشغيل المتبادل لأنظمة أسلحة الناتو وإلى أي مدى. كما لو أن الأزمة التركية الأميركية لم تكن تمثّل تحولا تكتونيا لافتا للنظر، فإن الخلاف المتصاعد بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بسبب التنقيب عن المواد الهيدروكربونية في شرق البحر المتوسط قد كان تتويجا للعملية.

تواجه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الآن نفس التحدي المتمثل في مواجهة مقامرة أردوغان عالية المخاطر. لم تكن الظروف مهيئة مطلقا من قبل بهذا الشكل بالنسبة إلى بوتين لتحقيق ما يريد.

ثمة أصوات تشكك في منطق تحركات أنقرة التصعيدية. فقد سأل البروفيسور إرسين كالاي أوغلو عن سبب لجوء تركيا إلى القوة الغاشمة وليست الناعمة في السنوات الأخيرة، معربا عن أسفه لأن أنقرة مسؤولة بشكل أساسي عن المشكلات مع مصر وإسرائيل ولبنان وسوريا وقبرص واليونان.

وقال كالاي أوغلو لإذاعة صوت أميركا "لا تتفق روسيا مع أطروحة تركيا بشأن المنطقة بشكل عام، ومن المستحيل أن نفهم لماذا وضعنا أنفسنا في مأزق". وبالنظر إلى المزاج القومي، الذي يخدم أردوغان جيدا، تضيع هذه الأصوات في الترجمة.

يتمثل الحساب الأساسي في مقامرة أردوغان في: دعهما -الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي- يعاقبان تركيا وسأستمتع بيوم أستفيد فيه من المشاعر المعادية بشكل متزايد للغرب في الداخل. قد يتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا أكثر ليونة قليلا إزاء تركيا من خلال اختيار فرض عقوبات على ما يعتبره تنقيبا غير قانوني في المياه الإقليمية لقبرص. ستأخذ هذه في الاعتبار الحساسيات المتعلقة بالتعامل مع تركيا وخوف الملايين من اللاجئين السوريين على أراضيها.

يجب توجيه العقوبات بشكل مكثف إلى أهداف مفردة محددة وبشكل جيد. ويبدو أن هذه هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الرؤساء المستبدون الذين يضعون شعوبهم كرهائن جماعية في مواجهات قاتلة

وبالنسبة للولايات المتحدة، مثل هذه المخاوف "تافهة".

يجب أن يفعل تحرك مجلس الشيوخ الأميركي السريع لفرض عقوبات بموجب قانون مكافحة خصوم أميركا من خلال العقوبات، كما أفادت ناتاشا تورك على قناة (سي.إن.بي.سي) التلفزيونية، إذ يأمل أعضاء مجلس الشيوخ في أن ترسل العقوبات رسالة واضحة بشأن قيام أعضاء في الناتو بشراء أسلحة من دول خارج الناتو.

إذا ظلت واشنطن متحفظة، كما يوحي الرئيس الأميركي دونالد ترامب، فسيمثل ذلك سابقة، مما يمهد الطريق أمام حلفاء الولايات المتحدة للتجول بحرية. من شأنه هذا تسريع التراجع الكبير للقوة الأميركية.

ليس من المفاجئ إذن أن يكون المحللون قد شرعوا في جولات الشعور بالقلق الشديد المعتادة بالنظر إذا ما كانت معاقبة حليف كبير بجيش قوي فكرة جيدة. هل يمكن أن تأتي العقوبات بنتائج عكسية؟ يجادل البعض بأن مجموعة من العقوبات المتسرعة ستساعد تركيا على التحول سريعاً إلى فلك الكرملين.

وقد ترد تركيا على العقوبات من خلال تقييد وصول الولايات المتحدة إلى قاعدة إنجرليك الجوية، وهي منصة إطلاق حيوية من الناحية الإستراتيجية للعمليات الأميركية في المنطقة. وقد تصعد الهجمات أيضا على الميليشيات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة في سوريا، حيث أنهما على خلاف منذ فترة طويلة بشأن الجماعات المسلحة التي تدعمها كل دولة، حسبما تقول تورك.

هناك من يوافقون، ويقولون في هذه المرحلة إن الصفقات مع الرجال الأقوياء -وليس العقوبات- تعمل بكفاءة أكبر. ثمة أشخاص آخرون يطالبون بنظام الحصار الشامل، استنادا إلى فكرة أنه كلما كنت لينا مع قادة متسلطين مثل أردوغان، زادت الخسائر.

هذه معضلة قديمة في زجاجة جديدة كبرى، لكنها في جوهرها بسيطة. أولا، يجب أن تهتم بأن يتأثر الناس بالحظر بأقلّ قدر ممكن، حتى يعلموا أنهم ليسوا أهدافا. ثانيا، نحن نعرف، من مثال القلة الروس المقربين من بوتين، ما نوع العقوبات التي تنجح. بما أن المنطق يذهب إلى أن أزمة أس- 400 وإف- 35 أكبر كثيرا من أن يتجاهلها ترامب، وأنها "فوقه"، فإن الخطوة الحكيمة تتمثل في صياغة العقوبات لاستهداف الأشخاص والمؤسسات الأقرب إلى أردوغان وجميع أولئك الذين يقفون وراء المغامرة العدوانية في المنطقة.

يجب توجيه العقوبات بشكل مكثف إلى أهداف مفردة محددة وبشكل جيد، بحيث يتم تشديدها لأهداف مشابهة. ويبدو أن هذه هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الرؤساء المستبدون الذين يضعون شعوبهم كرهائن جماعية في مواجهات قاتلة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk